جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

أبو عبد الملك البوني ومسالكه في دفع التعارض بين مختلف الحديث من خلال نصوصه في "فتح الباري" و"عمدة القاري".

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية – تخصص: الحديث وعلومه.

الطالبة:
فوزية صوالح محمد

المشرف:
د: خريف زتون

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
يوسف عبد اللاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
خريف زتون	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
يوسف تريعة	أستاذ متعاقد	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 1437– 1438هـ/ 2016– 2017م

المبحث الثاني: مقدمات في علم مختلف الحديث ومشكله.

لعلم مختلف الحديث ومشكله أهمية كبيرة، فهو يدفع التعارض الظاهري القائم بين النصوص، وفي هذا المبحث سأتطرق إلى تعريف مختلف الحديث ومشكله، وبيان الفرق بينهما، وإبراز أهمية علم مختلف الحديث، وذكر أهم المؤلفات فيه، وبيان حكم العلماء فيه.

المطلب الأول: تعريف مختلف الحديث ومشكله.

سأتطرق في هذا المطلب إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي بمختلف الحديث ومشكله، وأعرض جملة من تعاريف العلماء لهذين العلمين.

أولا: تعريف مختلف الحديث.

*التعريف في اللّغة:

المختلف في اللغة مأخوذة من الاختلاف [1]،يقال: (تخالف الأمران واختلفا: لم يتفقا، وكل ما لم يتساو، فقد تخالف واختلف، وقوله عز وجل: ﴿ وَٱلنَّخۡلَ وَٱلزَّرۡعَ مُخۡتَلِفًا أُكُلُهُۥ ﴾[الأنعام: 141] ؛ أي في حال اختلاف أكله)[2].

(الاختلافُ والمخالفة: أن يأخذ كل واحد طريقا غير طريق الآخر في حاله أو قوله، والخِلَاف أعم من الضد، لأنّ كل ضدّين مختلفان، وليس كل مختلفين ضدين، ولمّا كان الاختلاف بين النّاس في القول قد يقتضي التّنازع استعير ذلك للمنازعة والمجادلة)[3].

---

[1]- ينظر: القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: 817هـ)، تـ: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة: 1426هـ - 2005م، ج1، ص807.

[2]- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة - 1414هـ، ج9، ص91.

[3]- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: 502هـ)، تـ: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة الأولى: 1412هـ، ص294.

*التعريف في الاصطلاح:

يختلف المراد بمختلف الحديث في الاصطلاح باختلاف ضبط كلمة المختلف، فمن المحدثين من ضبطها بكسر اللام على وزن اسم فاعل، أي: (المختلِف)، ويراد به الحديث نفسه، ومنهم من ضبطها بفتحها على وزن اسم مفعول، أي: (المختلَف)، ويراد به الاختلاف نفسه[1].

ولقد عرفه العلماء بتعريفات كثيرة متقاربة في المعنى، ومن بين هذه التعريفات الكثيرة نذكر ما يلي:

1- تعريف الإمام الشافعي:

(ولا ينسب الحديثان إلى الاختلاف، ما كان لهما وجها يمضيان معا، إنما المختلِف ما لم يُمْضَى إلا بسقوط غيره، مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد، هذا يُحِلُّهُ وهذا يُحَرِّمه)[2].

2- تعريف الحاكم النيسابوري:

(معرفة سنن لرسول الله -ﷺ- ، يعارضها مثلها فيحتج أصحاب المذاهب بأحدهما، وهما في الصحة والسقم سيان)[3].

3- تعريف ابن الصلاح:

(اعلم أن ما يُذكَر في هذا الباب ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يمكن الجمع بين الحديثين، ولا يتعذر إبداءُ وجه ينفي تنافِيهما، فيتعين حينئذ المصيرُ إلى ذلك، والقول بهما معا.

---

[1]- ينظر: شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: 1014هـ)، ت: قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم – لبنان / بيروت، ص363، ومختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، أسامة بن عبد الله الخياط، جامعة أم القرى، قسم الكتاب والسنة، دار الفضيلة، الطبعة الأولى:1421هـ-2001م، ص25-26.

[2]- الرسالة، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ)، ت: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، 1358هـ/1940م، ص342.

[3]- معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ)، ت: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، 1397هـ - 1977م، ص122.

القسم الثاني: أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمعُ بينهما، وذلك على ضربين:

أحدهما: أن يظهر كونُ أحدهما ناسخا والآخر منسوخا؛ فيُعمل بالناسخ ويُترْك المنسوخ.

الثاني: ألا تقوم دلالة على أن الناسخ أيهما والمنسوخ أيهما؛ فيُفزَع حينئذ إلى الترجيح ويُعمل بالأرجح منهما والأثبت)[1].

4- تعريف النووي:

(وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرا فيوفَّق بينهما أو يرجَّح أحدهما)[2].

5- تعريف نور الدين عتر:

(هو ما تعارض ظاهره مع القواعد فأوهم معنى باطلا، أو تعارض مع نص شرعي آخر) [3].

6- تعريف ابن حجر العسقلاني:

(المقبول: إن سلم من المعارضة فهو المحكم، وإن عورض بمثله، فإن أمكن الجمع فمختلف الحديث، أولا وثبت المتأخر فهو النّاسخ، والآخر المنسوخ، وإلا فالترجيح، ثم التوقف)[4].

من التعاريف السابقة نلاحظ أنّ أجمع تعريف لمختلف الحديث هو ما ذكره ابن الصلاح في المقدمة، حيث عمّم مختلف الحديث بالأحاديث المتعارضة التي يمكن الجمع بينها، أو القول بالنسخ، أو الترجيح[5].

---

[1]- معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)، تـ: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1423هـ / 2002م، ص390-391.

[2]- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، ج2، ص651.

[3]- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين محمد عتر الحلبي، دار الفكر دمشق-سورية، الطبعة الثالثة: 1418هـ -1997م، ص337.

[4]- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تـ: عصام الصبابطي – عماد السيد، دار الحديث – القاهرة، الطبعة الخامسة، 1418 هـ - 1997م، ج4، ص722.

[5]- ينظر: محاضرات في "مختلف الحديث"، د.خريف زتون، السنة الثالثة شريعة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، قسم العلوم الإسلامية، الموسم الدراسي: 2014-2015، ص5.

ثانيا: تعريف مشكل الحديث.

*التعريف في اللّغة:

(الشين والكاف واللام معظم بابه المماثلة، تقول: هذا شَكل هذا، أي مِثله، ومن ذلك يقال أمرٌ مُشْكِل)[1]، ويقال: (أشكل الأمر: التبس، وأمور أشكال: ملتبسة، وبينهم أشكله أي لُبْس)[2].

*التعريف في الاصطلاح:

1- تعريف السرخسي[3]:

(اسم لما يشتبه المراد منه بدخوله في أشكاله على وجه لا يعرف المراد إلا بدليل يتميز به من بين سائر الأشكال)[4].

2- تعريف الجرجاني[5]:

(المشكل: هو ما لا ينال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب)[6].

3- تعريف أسامة خياط:

(آثار مروية عن رسول الله -ﷺ- بأسانيد مقبولة، وجد فيها أشياء غاب عن كثير من الناس علم معانيها ودفع ما فيها من إحالات ظاهرية)[7].

---

[1]- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تـ: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، الطبعة: 1399هـ - 1979م، ج3، ص204.

[2]- لسان العرب، لابن منظور، ج11، ص 358.

[3]- السرخسي: محمد بن أحمد بن سهل، أبو بكر، شمس الأئمة (ت: 483هـ): من كبار الأحناف، مجتهد، من أهل سرخس (في خراسان)، ينظر ترجمته في: الأعلام، الزركلي، ج5، ص315.

[4] - أصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: 483هـ)، دار المعرفة – بيروت، ص168.

[5] - الْجُرْجَانِي: علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني(740هـ - 816 هـ): فيلسوف، من كبار العلماء بالعربية، ينظر ترجمته في: الأعلام، الزركلي، ج5، ص7.

[6]- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ)، تـ: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى: 1403هـ -1983م، ص215.

[7]- مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، أسامة بن عبد الله الخياط، ص31-32.

وهذا التعريف مستخلص من كلام الطحاوي عن مشكل الحديث في كاتبه "مشكل الآثار"[1].

وقد اشتمل التعريف على الخصائص التالية:

1-كون آثار مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

2- كون رواة هذه الآثار عدولا ضابطين.

3-وجود ما يشعر بالإحالات في هذه الآثار[2].

[1] - شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: 321هـ) ، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1415هـ، 1494م، ج1، ص6.

[2]- ينظر: مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، أسامة بن عبد الله خياط، ص32.

المطلب الثاني: الفرق بين المختلف والمشكل[1].

سأقوم في هذا المطلب بإبراز الفروق بين مختلف الحديث ومشكله.

عند التأمل في تعريف مختلف الحديث ومشكله تتبين لنا فروق ظاهرة يتميز بها كل منهما عن الآخر، وإن إظهار هذه الفروق مهم جدا حتى لا يبقى مجال للخلط بينهما، والتوهم أنهما شيء واحد، وتتمثل هذه الفروق في النقاط التالية:

1-مختلف الحديث سببه قائم على وجود تعارض بين حديثين ظاهراً.

أما مشكل الحديث قد يكون سببه تعارضاً بين حديثين ، وقد يكون سببه تعارضاً بين آية وحديث وقد يكون سببه معارضة الحديث للإجماع أو القياس وقد يكون سببه مناقضة الحديث للعقل وقد يكون سببه غموضاً في دلالة لفظ الحديث على المعنى لسبب في اللفظ.

2-لدفع التعارض بين الحديثين في "مختلف الحديث يقوم المجتهد بإعمال قواعد محددة وضعها العلماء لرفع هذا التعارض والاختلاف (الجمع بين الحديثين إن أمكن إعمال قاعدة النسخ إن عُلم التاريخ الترجيح التوقف).

أما مشكل الحديث فلدفع التعارض يقوم المجتهد بالنظر والتأمل وغالبا لا يدرك مراده إلا بالعقل.

3-مشكل الحديث أعم من المختلف فالمشكل يشمل المختلف وغيره والمختلف نوع من أنواع المشكل.

إذا فالعلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص فكل مشكل مختلف وليس كل مختلف مشكلاً.

---

[1] – ينظر: المرجع السابق، ص33-37-38، ومنهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، د.عبد المجيد محمد اسماعيل السوسوة، دار النفائس للنشر والتوزيع، كلية الشريعة والقانون، جامعة صنعاء، الطبعة الأولى: 1418هـ-1997م، ص56-57-58.

موقف العلماء المتقدمين والمتأخرين من التفريق[1]:

أ- من خلال عبارات المتقدمين الذين ألفوا في هذين العلمين يُلاحظ أنهم على طائفتين:

* الطائفة الاولى: خلطت المشكل بالمختلف في مصنف واحد يوهم بأنهما شيء واحد، منهم:

ابن قتيبة في كتابه "تأويل مختلف الحديث".

وأبو جعفر الطحاوي في كتابه "مشكل الآثار".

*الطائفة الثانية: طائفة أفردت أحد النوعين بالتأليف ولم تخلطه بالآخر.

ب- كذلك فعل من بعدهم من المتأخرين ممن تكلموا على هذين العلمين، وهم فريقان:

*الفريق الأول: وهم الذين فرقوا بين النوعين، ومنهم:

أحمد محمد محمد السماحي في كتابه " المنهج الحديث في علوم الحديث".

وعبد المجيد محمود في كتابه "امثال الحديث".

*الفريق الثاني: وهم الذين خلطوا بين النوعين، وجعلوا منهما شيئا واحدا، منهم:

الدكتور صبحي الصالح في كتابه " علوم الحديث ومصطلحه".

والدكتور محمد محمد أبو زهو في كتابه: " الحديث والمحدثون".

من خلال الفروق السابق ذكرها بين "مختلف الحديث" و" مشكل الحديث"، يتضح أن الفريق الذي ذهب إلى التفريق بين العلمين هو الرأي الصائب، لأن الفروق بارزة جدا وتفصل بين العلمين، وتظهر أن كلاً منهما يختلف عن الآخر[2].

[1]- ينظر: مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، أسامة بن عبد الله الخياط، ص38-39.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص39.

المطلب الثالث: أهمية علم مختلف الحديث والمؤلفات فيه.

سأبين في هذا المطلب الأهمية الكبيرة لعلم "مختلف الحديث"، وسأذكر أهم المؤلفات فيه.

أولا: أهميته[1]:

لعلم مختلف الحديث أهمية كبيرة ألخص أبرزها في النقاط التالية:

1- يعد مختلف الحديث من أهم فروع علم الحديث لتعلقه بجميع العلوم الشرعية، إذ أن فهم السنة النبوية فهما سليما، واستنباط الاحكام الشرعية منها استنباطا صحيحا، لا يأتي إلا بمعرفة مختلف الحديث، ويحتاجه العلماء في كل التخصصات الشرعية، إذ يحتاجه المحدث، والمفسر، والفقيه، والأصولي، والمفتي، والإمام، والداعية، وغيرهم.

قال الإمام النووي: "هذا من أهم الأنواع ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف ...وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث، والفقه، والأصوليون الغواصون على المعاني"[2].

وقال السخاوي: "وهو من أهم الأنواع، تضطر إليه جميع الطوائف من العلماء، وإنما يكمل للقيام به من كان إماما جامعا لصناعتي الحديث والفقه، غائصا على المعاني الدقيقة..."[3].

وقال ابن الصلاح: "وإنما يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعتي: الحديث والفقه، الغواصون على المعاني الدقيقة "[4].

---

[1]- ينظر: علم مختلف الحديث أصوله وقواعده، الأستاذ الدكتور شرف القضاة، كلية الشريعة –الجامعة الأردنية عمان–الأردن، مجلة دراسات، الجامعة الاردنية، مجلد ٢٨ ، عدد٢، سنة ٢٠٠١م، ص7-8، ومادة مختلف الحديث، د.حكيمة حفيظي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم الكتاب والسنة، مذكرة مقدمة لطلبة السنة الثالثة (ل.م.د)، العام الجامعي: 2013-2014، ص31.

[2]- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، تـ: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى: 1405 هـ - 1985م ، ص90.

[3]- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: 902هـ)، تـ: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، الطبعة الأولى، 1424هـ / 2003م، ج4، ص66.

[4]- المقدمة، ابن الصلاح، ص390.

وأقوال الأئمة السابق ذكرها تكشف عن الأهمية الكبيرة لعلم مختلف الحديث، فهو من أهم العلوم وأصعبها[1].

2- تنمية ملكة التعامل مع النصوص الشرعية لدى طالب العلم من خلال النظر في طرق ومناهج الأئمة في دفع لتعارض والاختلاف عن الأحاديث النبوية، كذلك تربيته على تقديس النصوص الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية، فيعملها جميعا ولا يرد منها شيئا، فيسعى إلى الجمع والتوفيق بين الأدلة الشرعية، قال ابن القيم رحمه الله: "فصلوات الله وسلامه على من يصدق كلامه بعضه بعضا ويشهد بعضه لبعض فالاختلاف والإشكال والاشتباه إنما هو في الأفهام، لا فيما خرج من بين شفتيه من الكلام، والواجب على كل مؤمن أن يَكِلَ ما أشكل عليه إلى أصدق قائل، ويعلم أن فوق كل ذي علم عليم "[2].

3- الرد على شبهات الطاعنين في السنة النبوية بدعوى الاختلاف والتناقض من قِبَل أعداء الإسلام والزنادقة.

4- حفظ سنة النبي -ﷺ- من الضياع، وذلك من خلال إعمال جميع النصوص النبوية الشريفة المختلفة بدفع التعارض عنها والتوفيق بينها، وعدم رد بعضها.

5- علم مختلف الحديث يفتح الطريق أمام الباحثين في الغوص في المعاني، وفهم مضمونها، ومعرفة أسباب الاختلاف، ودفع هذا التعارض واستنباط الأحكام الشرعية، واكتساب ملكة في ذلك كله.

6- إثبات عصمة النبي -ﷺ- ، وأن كلامه لا يناقض بعضه بعضا.

7- الكشف عن بعض أخطاء الرواة، ومعرفة الروايات الشاذة.

---

[1]- ينظر: مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين، د.نافذ حسين حمّاد، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1414هـ-1993م، ص83.

[2]- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ج2، ص271.

ثانيا: أهم المؤلفات فيه[1].

إن الأهمية الكبرى لعلم "مختلف الحديث" جعلت العلماء المسلمين يهتدون إلى التأليف فيه، وبذلوا مجهودات كبيرة، حتى لا يبقى إشكال في أذهان المسلمين في فهمه واستيعاب معانيه، ولا تبقى ثغرة للطاعنين في السنة النبوية الشريفة من أعداء الإسلام والمسلمين[2]، وسأذكر أهم هذه المؤلفات وأشهرها:

1-كتاب اختلاف الحديث: للإمام محد بن ادريس الشافعي (204هـ):

ويعتبر هذا الكتاب أول مؤلَّف في هذا الفن، وقد أراد من تأليفه إيراد جملة من النصوص المتعارضة في ظاهرها، وأوجه التوفيق بينها، ليرسم منهجا يسير عليه من أراد التوفيق بين مختلف الحديث الحديث، فهو لم يقصد استيعاب جميع النصوص المتعارضة، قال السيوطي: "وصنف فيه الإمام الشافعي وهو أول من تكلم فيه، ولم يقصد رحمه الله استيفاءه، ولا إفراده بالتأليف بل ذكر جملة منه في كتاب "الأم"، ينبه بها على طريقه أي الجمع في ذلك"[3] .

2- كتاب تأويل مختلف الحديث: أبي محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري(276هـ):

وسبب تأليفه هو اتهام أهل الكلام لأهل الحديث بحمل الكذب ورواية المتناقض، فعرض في كتابه أحاديث متعارضة ووفق بينها، وتضمن كتابه مختلف الحديث ومشكله.

3- تهذيب الآثار: محمد بن جرير الطبري(310هـ).

4 - مشكل الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (321هـ):

---

[1] – ينظر: منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، د.عبد المجيد محمد اسماعيل السوسوة، ص: 36-37-38-39-40، ومنهج ابن بطال في تأويل مختلف الحديث من خلال كتابه شرح صحيح البخاري –من أول كتاب الإيمان إلى آخر كتاب الصلاة نموذجا-، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، لمداح ثامر، تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد عبد النبي، جامعة الجزائر كلية العلوم الإسلامية، قسم العقائد والأديان، تخصص كتاب وسنة، السنة الجامعية: 2012/2011-1432هـ/1433هـ، ص26.

[2]- ينظر: منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، د.عبد المجيد محمد اسماعيل السوسوة، ص31-32.

[3] – تدريب الراوي، السيوطي، ج2، ص652.

يعتبر هذا الكتاب من أجمع الكتب في موضوعه وأنفعها، فقد جمع عدداً كبيراً من الأحاديث المتعارضة ظاهرا، وحاول رفع الإشكال ودفع التعارض عنها، وشمل كتابه أحاديث الأحكام الفقهية، والعقائد، والمعاملات، والآداب وغيرها....

وقد اختصره أبو الوليد الباجي، واختصر هذا المختصر القاضي أبو المحاسن يوسف بن موسى الحنفي في كتاب سماه "المعتصر من المختصر".

5- مشكل الحديث وبيانه: محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني (406هـ) .

6- منهاج العوارف في شرح مشكل الحديث: للقاضي عياض (546هـ). .

7- التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة: للعلائي (761هـ) .

8- تأويل الأحاديث الموهمة للتَّشبيه: للسيوطي(911هـ).

المطلب الرابع: حكم المختلف والمشكل[1].

سأتطرق في هذا المطلب إلى بيان حكم الأحاديث المتعارضة عند العلماء، وما يصار إليه عند وجود التعارض.

أ- حكم مختلف الحديث:

حكم "مختلف الحديث" يختلف بحسب قِسْمَيه:

القسم الأول: أن يكون الحديثان متعارضين، ويمكن الجمع بينهما.

حكمه: يجب الجمع بين الحديثين، ولا يصار إلى قواعد أخرى مادام الجمع ممكنا، والعمل بالدليلين أولى من اهمال أحدهما، أو اهمالهما جميعاً.

القسم الثاني: أن يتعارض الحديثان لا يمكن الجمع بينهما.

حكمه: والحكم في هذه الحالة يكون بأحد الأمرين:

أولا: أن يثبت نسخ أحدهما للآخر، فيُعمل بالناسخ ويُترك المنسوخ.

ثانيا: أن لا يعرف التاريخ، ولا يمكن النسخ، فيصار عند ذلك إلى الترجيح.

فإذا لم يظهر لأحد الحديثين وجه مرجح له على الآخر فيتوقف عندئذ العمل بكلا الحديثين.

قال الإمام الشاطبي: "...التوقف عن القول بمقتضى أحدهما، وهو الواجب إذا لم يقع ترجيح..."[2].

خلاصة حكم مختلف الحديث:

وخلاصة حكم العلماء في مختلف الحديث ملخصة في قول السخاوي: " الجمع إن أمكن، فاعتبار الناسخ والمنسوخ، فالترجيح إن تعين، ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين، والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط؛ لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة، مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه، وفوق كل ذي علم عليم"[3].

---

[1]- ينظر: مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، أسامة بن عبد الله الخياط، ص 28-29.

[2]- الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790هـ)، ت: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى: 1417هـ-1997م، ج5، ص113.

[3]- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، السخاوي، ج4، ص70.

ب- حكم مشكل الحديث:

حكم مشكل الحديث هو: النّظر في المعاني التي يحتملها اللّفظ وضبطها أولاً، ثم الاجتهاد في البحث عن القرائن التي يمكن بواسطتها معرفة المراد من بين تلك المعاني المحتملة في اللفظ حتى ينسجم مع نصوص التشريع الإسلامي وقواعده العامة، فلابد من البحث والتأمل لإزالة الغموض[1].

[1]- ينظر: تفسير النصوص في الفقه الإسلامي(دراسة مقارنة لمناهج العلماء في استنباط الأحكام من نصوص الكتاب والسنة)، محمد أديب صالح، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، المجلد1، ص273-274.